من مفكرة

طريق الديمقراطية

نجيب محفوظ

تبدأ باشكال وطقوس ثم تستحيل بالممارسة روحا تحتل مكانها الدائم فى اعماق الفرد والمجتمع . ولكن لابد من البداية مهما تكن الظروف والاحوال ، فلا شك ان تذويب الفوارق بين الطبقات مناخ ملائم لها ، ولا شك ان التعليم والثقافة شرطان مهمان ، كذلك ديموقراطية الادارة والنقابة بل والاسرة ، غير انه اذا لم يتوفر ذلك فى الوقت الراهن على وجه مرضى فلا يعنى هذا تأجيل الديموقراطية او الاستهانة بها ، اذ ان الممارسة الصادقة كفيلة باستكمال النقص والسير فى الطريق الديموقراطى يقتضينا احترام مبادىء هامة .

اولا — الايمان بالشعب بصرف النظر عن حالته الثقافية والاقتصادية ، من منطلق انه ادرى بمصالحه وانه يهتدى بسهولة — وطالما اهتدى الى ذلك — الى من يمثلون هذه المصالح ، واحترام كلمته فى الاختيار والنزول عند حكمها بالتسليم والرضا ، فيحكم من يحكم ويعارض من يعارض باسم الشعب وفى رحاب الشعب .

ثانيا — الايمان بالحرية ، والتحلى بآدابها ، وما آداب الحرية الا ان نؤمن بانها للجميع ، للضعيف قبل القوى ، وللقلة قبل الكثرة ، وللبغيض من الاراء قبل المحبوب منها ، وهى تقاس باتساع الصدر عند الاصغاء وبالموضوعية عند المناقشة وبعفة القول عند الرد وبافتراض حسن النية عند الخطأ او ما نتصور انه خطأ .

ثالثا — الايمان بحرية الصحافة باعتبارها الترمومتر الحقيقى للممارسة الديموقراطية ، والصحافة الحرة فى قوة البرلمان الحر ، وكيفية معاملة الصحافة تكشف عن الموقف الحقيقى من الراى العام .

رابعا — الايمان بالنقد ، والتغلب على الحساسية الناشئة من تردد صداه فى الخارج ، والحق انه لا يوجد مجتمع بلا عيوب بل وبلا فضائح ، والادهى من ذلك ان السكوت على الفضائح لا يمنع تسربها الى الخارج ، وليس اعيب من الفضيحة الا الاغضاء عنها مع العلم بها . وطبيعى انى اقصد النقد لا التشهير بلا دليل او بينة .

وظيفتان ضروريتان للحياة الديمقراطية

وللحياة الديمقراطية اعباء وخاصة عندما تستكمل صورتها فى القريب فتلعب المعارضة دورها ، لذلك نقترح انشاء وظيفتين ضروريتين .

(١) وكيل وزارة دائم لشئون الخطة والمتابعة ، رجل فنى متخصص ، يتفرغ لتنفيذ الخطة ومتابعة نتائجها ، لا يتغير بتغير الوزارات ، ولا تشغله عن عمله الهام الازمات ، ولا الصراع السياسى ، فنضمن سير العمل بلا تردد ، ودون اعتراض على النشاط السياسى لمجلس الشعب او اعطاء فرصة للشكوى من ممارسة الحرية وما تتطلبه من مناقشات ومحاسبات .

(٢) وكيل وزارة لشئون مجلس الشعب ، يتوفر لاعداد البيانات المطلوبة من اعضاء المجلس ، واعداد الردود على اسئلتهم او استجواباتهم ، وتنفيذ ملاحظاتهم التى تبدى عادة عند تقاسر الميزانية ويتم حسابها عند نظر الحساب الختامى .

وبفضل هاتين الوظيفتين يتوفر الوقت للوزير لممارسة نشاطه فى مجلس الوزراء التنظيم السياسى ومجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى والاشتراك فى السياسة العامة واللقاءات العامة مع الجمهور .

نريد ان يستمر نهوضنا الاقتصادى والاجتماعى والثقافى جنبا لجنب مع نشاطنا الديموقراطى دون ان يؤثر احدهما على الاخر .

الحـــرية

وانا لننتظر التجربة الديموقراطية الجديدة بشوق استمر كمنه هوانى ربع قرن . فالحرية نعمة كبرى للفكر والوجدان والارادة . اجل انها ليست بالنعمة البسيطة او اليسيرة ، بل لعلها ثقيلة بقدر ما هى جذابة ، ولعله ايسر للانسان ان يتولى المسئولية عنه آخر لينعم هو براحة البال . غير انه لا يخلو فى تلك الحال من شعور بالدونية والتفاهة والضياع . ولذلك فمن خلال الحرية يتحدد موقف الحاكم من المحكوم كما يتحدد موقف المحكوم من الحاكم . فالحاكم المطلق فى احسن احواله — عندما يتميز بالصدق والنزاهة والوطنية — يحب شعبه ويعمل على تقدمه فى جميع المجالات ولكنه لا يحترمه ، بل لا يستطيع ان يحترمه مهما ادعى خلاف ذلك ، انه بحكم رؤيته السياسية يعامله من عل ، يؤمن بانه غير اهل لحكم نفسه او حتى للمشاركة الجدية فى الحكم . وتعانى الاقليات الدينية والعنصرية فى عهده غربة شديدة لا للتعصب حتمى فيه ولكن لان اى حكم مطلق يقوم على الثقة قبل الكفاءة ، والثقة توهب عادة للاقربين من اهل ملته وعنصره ، هكذا تهتز الوحدة الوطنية فى حكمه بغير قصد . والمحكوم من ناحية اخرى يبادل حاكمه المطلق المثالى حبا بحب ، ويعترف بفضله ، ولكنه فى الوقت نفسه يشعر بطريقة ما باحتقاره له ، واستئثاره بكل شىء دونه ، فيضمر له الغضب ، وربما صار مع الزمن حقدا خفيا ، يعيش مع الحب جنبا الى جنب ، ويفرض عليه الوانا من التناقضات . لذلك فالحكم المطلق يصيب الشعب بالانفصام فى الشخصية والازدواج فى العاطفة : الى ما يبتليه به من النفاق والسلبية واللامبالاة . ومهما يكن من امر فلا شىء يمكن ان يصد الانسان عن التطلع الى حريته ، اساس وجوده الحق ، وشرط ابداعه الفكرى والوجدانى ، والعامل الجوهرى فى تطوره وتقدمه ، وسبيله الى تغيير دنياه والسيطرة على كونه . لقد تحرر بالآلة من العجز ، تحرر بالشراع من الرياح ، تحرر بالطيارة من جاذبية الارض ، تحرر بالفكر من الاوهام والخرافات ، تحرر بالديموقراطية من القهر والسيطرة ، تحرر بالاشتراكية من الاستغلال والفقر ، والحرية هو الثائر الابدى . المنطلق فى طريق لا نهاية له .

المعذبون فى الارض

ومن اخبار العالم ان لجنة تابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة وافقت على قرار يطالب كل الحكومات بان تطبق بصورة كاملة اعلان الامم المتحدة حول حماية الانسان من التعذيب او اى صورة اخرى من صور المعاملة الوحشية او المهينة . وان الوان التعذيب التى تعرض لها الانسان فى حياته تملأ مجلدا او اكثر ، بدءا من معاملة الاسرى والرقيق حتى ضحايا المعتقلات فى العصور الحديثة . باسم التاديب والتهذيب تعذب ملايين من البشر ، وباسم الكراهية والانتقام تعذب ملايين آخر ، وباسم الحب ايضا تعذب آخرون فقد كانوا يعذبون المتهمين بالزندقة فى محاكم التفتيش بغية تطهير ارواحهم واعدادهم للخلاص الابدى ، وباسم الصحة تعذب آلاف من المرضى عندما كان التعذيب يعتبر دواء لبعض الامراض . ثم هناك الرغبة الخفية فى تعذيب الغير التى يتلذذ البعض بممارستها باى علة من العلل .

وقد عرفنا التعذيب فى بلادنا ، عرفناه قبل ثورة يوليو بقدر غير قليل وعرفناه فى عهد من عهود ثورة يوليو بصورة بشعة تبعث غريبة ومنفرة وغير مقبولة فى وجه ثورة قامت احتجاجا على الظلم والبغى ومن اجل تحرير المصريين ، ولكن المرضى والمنحرفين يوجدون فى المناخ الصحى كما يوجدون فى المناخ المريض .

وليس التعذيب البدنى وحده ما يعانيه الانسان ، فثمة تعذيب اقل حدة ولكنه اعمق انغماسا فى الروح وتاثيرا فى الشخصية ، وهو ما يتعرض له الانسان بسبب عقيدته الدينية او السياسية او الفلسفية او الفنية . والتعذيب فى هذا المجال يتخذ اشكالا جديدة كالرقابة العمياء والمصادرة والمطاردة والتضييق وعدم الاعتراف والاحتقار والازدراء والحملات العنيفة والمحاكمات ، ولا يضار احد من هؤلاء لانه يضمر الاذى او يمارس الشر ، ولكن لذنبه الاول والاخير انه يخالف الاغلبية فى الراى او الرؤية ، وكثيرا ما يكون ارهاصا يبشر بخير جديد يحقق للناس حياة افضل ، فمتى نتعلم التعايش السلمى فى الوطن الواحد ؟ ! □

بريشة : يوسف فرنسيس